

الاشر المتبادل بين غسيل الأموال والإقتصاد الخفي (حالة عدد من الدول المتقدمة والناشرة لمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

مقدمة صلاح الدين تاج الدين
مدرس مساعد - قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

الدكتور طلال محمود كداوي
أستاذ مساعد- قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والإقتصاد/جامعة الموصل
tamkadawi@yahoo.com

المُسْتَخْلَص

لقد تزايدت في الآونة الأخيرة عمليات غسيل الأموال وبشكل ملحوظ بحيث أصبحت تشكل حجماً هائلاً، الأمر الذي حدا بالعديد من الدول إلى مواجهة هذه العمليات وبشتى الوسائل. من هذه الأهمية ستحاول الدراسة تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال دراسة التأثيرات المترادفة بينها وبين الاقتصاد الخفي لانه لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بينهما. وتكمّن أهمية البحث في تحليل الترابط بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال، إذ إن زيادة أي منها تؤدي إلى زيادة الآخر. من هنا فإننا عندما نقول الاقتصاد الخفي، يجب أن نعرف أين تقع عمليات غسيل الأموال منه وعندما نقول عمليات غسيل الأموال يجب معرفة كيف ستتstem في زيادة الاقتصاد الخفي. وكيف سيؤدي الاقتصاد الخفي في زيادة عمليات غسيل الأموال.

ولقد تناول البحث جانبيين، الجانب الأول مفهوم الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال وتوضيح العلاقة بين الاثنين مع توضيح موقع الاقتصاد الخفي من الاقتصاد القومي ليتمثل الجانب النظري.

أما الجانب الثاني فيتمثل الجانب العملي الذي تناول فيه أثر عمليات غسيل الأموال على الاقتصاد الخفي، وأثر الاقتصاد الخفي على عمليات غسيل الأموال، ثم أثر عمليات غسيل الأموال على الاقتصاد المعلن.

The Mutual Effect between Money Laundering and Hidden Economy The Case of Several Developed and Developing Countries For The Period 90 - 2002

Assist. Prof. Dr.

Talal M. Kadawi

Coll. Of Admin & Econ- University of
Mosul

Assist. Lecturer

Mayada S. Taj AL- Deen

Coll. Of Admin & Econ - University of
Mosul

Abstract

Money Laundering Processes have increased in a notable way recently to form a huge body prompting many states to Confront those processes with all possible means.

Starting From this point. The study attempts to shed lights on this phenomenon through studying the mutual effects between these processes and the hidden economy as they are unseparable.

The signification of this research lies in analyzing the link between hidden economy and money laundering where the increament of one leads to the increament of the other. Hence when we deal with hidden economy we should recognize the place of its money laundering, and when we consider money laundering we should know how this participate in promoting hidden economy which in turn would aggravate the processes of money laundering.

This research handles two aspects , the first is the concept of hidden economy and money laundering processes. In addition to viewing the relation between them ,as well as showing the status of hidden economy to the national economy , representing the theoretical aspect. The second aspect is the practical one dealing with the effect of the money laundering on the hidden economy , as well as the effect of the hidden economy on money laundering processes , then the impact of money laundering upon the public economy .

المقدمة

لقد تزايدت في الآونة الأخيرة عمليات غسيل الأموال وبشكل ملحوظ بحيث أصبحت تشكل حجماً هائلاً الأمر الذي حدا بالعديد من الدول إلى مواجهة هذه العمليات وبشتى الوسائل.

وذلك لما ترکه من آثار سلبية على الدولة التي تنتشر بها هذه الظاهرة، لذلك كان لابد من دراسة الأسباب التي تساعد على تزايد هذه الظاهرة وكانت من تلك الأسباب هو التزايد في حجم الاقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني منه، لذلك جاءت الدراسة من أجل توضيح الترابط بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال فضلا عن تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال دراسة التأثيرات المتبادلة بينها وبين الاقتصاد الخفي،لأنه لايمكن بأي حال من الأحوال الفصل بينهما، إذ إن كل منهما يساعد على زيادة في الآخر مع توضيح أثر عمليات غسيل الأموال في الاقتصاد المعلن من أجل توضيح أنه لايمكن أن يكون لعمليات غسيل الأموال أي أثر إيجابي في الأجل الزمني القصير. وان وجدت آثار إيجابية فإنه لايمكن عدها إيجابية إلا إذا كانت في الأجل الزمني الطويل.

منهجية البحث الأهمية

تكمّن أهمية البحث في تحليل الترابط بين الاقتصاد الخفي و عمليات غسيل الأموال، إذ إن زيادة أي منها تؤدي إلى زيادة الآخر. لذلك فإننا عندما نقول الاقتصاد الخفي يجب أن نعرف أين تقع عمليات غسيل الأموال منه و عندما نقول عمليات غسيل الأموال يجب معرفة كيف ستسهم إلى زيادة الاقتصاد الخفي. وكيف سيؤدي الاقتصاد الخفي إلى زيادة عمليات غسيل الأموال

المشكلة

تكمّن مشكلة البحث في العديد من التساؤلات:
أولها: هل هناك علاقة بين وجود الأنشطة الخفية و عمليات غسيل الأموال؟
وثانيها: هل أصبح الاقتصاد الخفي يشكل حجماً يهدد الاقتصاد القومي؟
وثالثها: هل كانت عمليات غسيل الأموال ذات آثار سلبية على الاقتصاد القومي؟

الهدف

يحاول البحث تحقيق جملة من الأهداف منها:

١. تحديد أبعاد كل من الاقتصاد الخفي و عمليات غسيل الأموال خصوصاً وأن هناك سوء فهم كبير لهما.
٢. تحليل التداخل بين الاقتصاد الخفي و عمليات غسيل الأموال وآلية التأثير المتبادل بينهما.
٣. قياس درجات ومديات تأثير عمليات غسيل الأموال على كل من الاقتصاد الخفي والإقتصاد المعلن في عدد من الدول المتقدمة والناشئة.

الفرضية

لقد تم صياغة عدد من الفرضيات من أجل تحقيق أهداف البحث وهي:

الفرضية الأولى: يتسع نشاط الاقتصاد الخفي كلما زادت مصادر الأموال المغسلة والأنشطة الناتجة عنها وكذلك تزداد ظاهرة غسيل الأموال مع تنامي الاقتصاد الخفي واتساعه.

الفرضية الثانية: يتضخم الاقتصاد المعلن ويتسع كلما زادت عمليات غسيل الأموال في الأجل الزمني الطويل.

المنهج

لقد تناول البحث جانبيين، الجانب الأول: مفهوم الإقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال وتوضيح العلاقة بين الاثنين مع توضيح موقع الإقتصاد الخفي من الإقتصاد القومي ليتمثل الجانب النظري.

أما الجانب الثاني: فيتمثل الجانب العملي الذي تناول فيه أثر عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد الخفي، وأثر الإقتصاد الخفي على عمليات غسيل الأموال، ثم أثر عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد المعلن.

أولاً - المرجعية النظرية

١. مفهوم الإقتصاد الخفي

يذكر الأدب المالي والإقتصادي بالعديد من المسميات كاقتصاد الظل أو الإقتصاد غير الرسمي أو الإقتصاد الموازي أو الإقتصاد الأسود أو الإقتصاد السفلي أو الإقتصاد الثاني أو اقتصاد الباب الخلفي أو الإقتصاد السري (Crc,1999,5).

وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروع فقط بل يشمل أيضاً أنشطة الدخل التي لا يبلغ بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعية. سواءً من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايسة. ومن ثم فإن اقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية التي تخضع للضررية بشكل عام اذا أبلغت بها السلطات الضريبية (شنايدر وأنستي، ٢٠٠٢، ٢).

كما يمكن أن يعرف الإقتصاد السري بطرق عديدة كما يوحى هذا السيل من الأسماء. فإذا كانت الوكالة المختصة التي لم تبلغ بأوجه النشاط هي هيئة الضرائب أو الجمارك فسيكون التعريف مرتبطًا بالضرائب، وإذا كانت هي هيئة الحسابات الوطنية فستصل إلى تعريف يرتبط بالحسابات الوطنية. وبشكل أكثر تحديداً يمكن تعريف الإقتصاد السري إما بأنه مجموع الدخول المكتسبة وغير المبلغة إلى سلطات الضرائب، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية (تانزي، ١٩٩٣، ١٠).

ويضم الإقتصاد الخفي نوعين من الأنشطة النشاطات المشروعية والنشاطات غير المشروعية. فالأنشطة المشروعة هي أنشطة شرعية ولكنها غير مسجلة في الحسابات القومية، والناتج القومي الإجمالي يحرم من الأرباح المتولدة عنها (عبد العظيم، ١٩٩٧، ١٠ - ١١).

أما الأنشطة غير المشروعية فهي الأنشطة غير القانونية وغير الشرعية التي لم يتم تسجيلها في الحسابات القومية (elosboa.Masrawy.com: 2003) .
والجدول ١ يوضح ذلك:

الجدول ١

أنواع الأنشطة الإقتصادية الخفية

نوع النشاط	المعاملات النقدية	المعاملات غير النقدية
الأنشطة غير المشروع	ما يليه المخدرات والسلع المسروقة أو المهرة. إنتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي. السرقة للاستعمال الشخصي.	الاتجار في السلع المسروقة؛ والاتجار في المخدرات وتصنيعها؛ والدعارة؛ والقمار؛ والتهريب؛ والاحتيال.
الأنشطة المشروعة	تجنب دفع الضرائب جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه.	التهرب الضريبي تبادل الخدمات والسلع المشروعة.

Source: www.unibw-hamburg.de/wwEB/Math/uebe/Lexikon/s/shadow.pdf

ويمكن تصنيف مصادر الإقتصاد الخفي إلى أربعة قطاعات، كما موضح في الجدول ٢ ، إذ إن الإقتصاد الخفي على نحو منطقي يمكن تقسيمه إلى قطاع قانوني وقطاع غير قانوني. والقطاع القانوني يبين اقتصاداً مكتفياً بذاته بينما القطاع غير القانوني وهو واحد من اقتصاد الظل (الإقتصاد الخفي).

الجدول ٢ تصنيف الإقتصاد الخفي

القطاعات القضية	قطاع الأسرة	قطاع غير رسمي	قطاع إجرامي	القطاعات القضية
الإنتاج / التوزيع	قانوني	غير قانوني	غير قانوني	تعاملات السوق
المخرجات سلع وخدمات	نعم	نعم	نعم	لا
ما قبله ←	قانوني	قانوني	غير قانوني	

يتبع ←

ما قبله ←

اقتصاد مكتفٍ بذاته (قانوني)	التحويل
--------------------------------	---------

- المتاجرة بالأدوية وسلع مسروقة - المقامرة واستلام سلع مسروقة	- عمل غير شرعي : - بسبب الاعتراض ضد الأعمال البدوية وأنظمة التجارة - بسبب فرض الضريبة - عدم انتظام المنافع	- مساعدة الجيران - مراكز استشارة منظمات مساعدة الذات - فعاليات نبيلة - خدمات الشبكات	- أخدم نفسك بنفسك - عمل رسمي داخل البيت - الجلوس بالأطفال - تبادل السلع	أمثلة
--	--	--	---	-------

Source: Dominik H. Encte, The Shadow economy and Institutional change in Transition countries, 2002, 39.

ما سبق يتضح لنا بان للاقتصاد الخفي مجموعة من الآثار قد تكون إيجابية وأخرى سلبية.

وفيما يتعلّق بالآثار الإيجابية

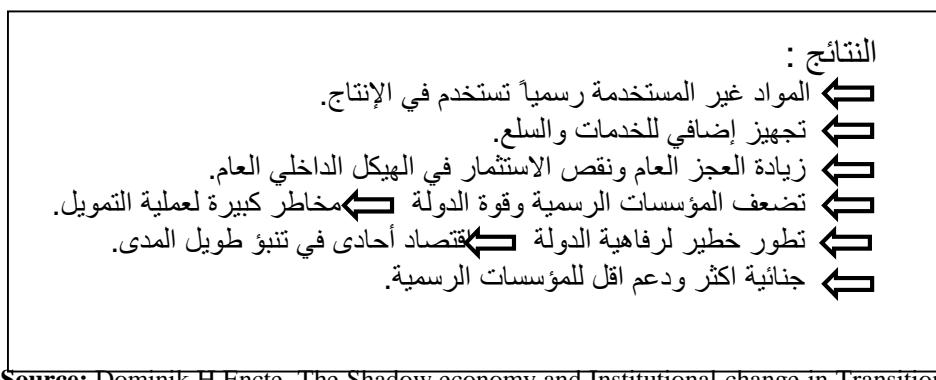
يوفّر هذا النوع من الإقتصاد فرص عمل لشريحة واسعة من الناس ويزدهر وقت الكساد حيث تضعف القوى الشرائية وتنخفض أسعار السلع، لذلك يقبل عليه محدودو الدخل (elosboa. Masrawy. com: 2003) . فهو يحل أزمات كثيرة للأفراد، أي البطالة في مستويات عمرية مختلفة .

كما يعمل الإقتصاد الخفي على زيادة الإنتاج والعرض السمعي، لأن هذه الطبقات تنتج ما تستهلكه، ويساعد الإقتصاد الخفي على زيادة الدخل القومي، لأنّه يتم ممارسة مجموعة من الأنشطة منها المشروعات الحرافية غير المرخصة واعطاء الدروس الخصوصية الخ من الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة تلك الدخول . (www. Moqatel. com: money Laundering) .(www. moqate com: shadow economy)

أما الآثار السلبية التي تترتب عليه:

فتقترن في نقص ايرادات الموازنة، إذ أن الإقتصاد الخفي يقضي بالتهرب من الضريبة، ونتيجة لذلك تنخفض الإيرادات الواردة إلى الموازنة العامة، ويساعد اقتصاد الظل على ارتفاع الجريمة والفساد في البلد، كما ويعمل على أن يكون التحليل للاقتصاد في حالة ازدياد حيث يكون هيكل الإنتاج والاستهلاك منحرفاً، ويصبح الإنتاج القانوني غير كفؤ وفي نهاية المطاف يكون عائقاً يحول دون تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ووضع المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق (Crc, 1999, 8-9).

وتجرد الإشارة إلى أن هنالك مجموعة من النتائج التي يسببها الاقتصاد الخفي المتزايد وتمثل في:



Source: Dominik H. Encte, The Shadow economy and Institutional change in Transition countries, 2002, 41.

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الخفي موضوع معقد نوعاً ما للدراسة. اذ يصعب تحديد مقاييسه بدقة، لانه يتمتع بطبيعة سرية خفية. ولا توجد هنالك طريقة مثلى لقياس الاقتصاد الخفي، فكل طريقة لها جوانب إيجابية وسلبية، ويوضح الجدول ٣ بعض المناهج في قياس الاقتصاد الخفي وتقديره.

الجدول ٣

أساليب قياس اقتصاد الظل

الطريقة	أهم السمات
---------	------------

<p>تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع بيانات المسح.</p> <p>تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع قياس الدخل غير المبلغ به الخاضع للضريبة.</p> <p>تقدير النمو في اقتصاد الظل على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية.</p> <p>تقدير النمو في اقتصاد الظل على أساس الانخفاض في مشاركة العاملة في الإقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً.</p> <p>استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الإقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي (غير الرسمي وال رسمي)، ثم تقدير حجم اقتصاد الظل بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.</p> <p>تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع الطلب على السيولة على افتراض إن معاملات الظل تتم نقداً وإن الزيادة في اقتصاد الظل سوف تزيد من الطلب على السيولة.</p> <p>تقدير النمو في اقتصاد الظل من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الإقتصادي ككل، ثم طرح معدل نمو أجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو اقتصاد الظل.</p> <p>تقدير حجم اقتصاد الظل بوصفه دالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على اقتصاد الظل - كالعبء الضريبي، وعواء القواعد التنظيمية الحكومية - والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة اقتصاد الظل، كالسيولة، وساعات العمل الرسمية، والبطالة وما إلى ذلك. وتتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تتطرق في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد.</p>	<p>المناهج المباشرة:</p> <p>المسح بالعينة</p> <p>تدقيق الحسابات الضريبية</p> <p>المناهج غير المباشرة:</p> <p>إحصاءات الحسابات القومية</p> <p>إحصاءات القوى العاملة</p> <p>المعاملات</p> <p>الطلب على النقود</p> <p>المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)</p> <p>النماذج:</p> <p>منهج المتغير الكامل</p>
---	--

المصدر: فريدريك شنايدر، دومينيك أنسلي، الاختباء وراء الظلال (نمو الإقتصاد الخفي)، ٢٠٠٢، ١٢.

وتؤكد المقارنات أن الطرق المختلفة قد تولد انطباعات شديدة الاختلاف عن حجم اقتصاد الظل ونموه في أي بلد في فترة معينة. ويعني ذلك أن على صانعي القرارات توخي الحرص عند استخدام تقييرات تقوم على طريقة واحدة فقط. كذلك تؤكد المقارنات ضرورة توخي الحذر عند إجراء مقارنات بين البلدان أو مقارنة حالة

اقتصاد الظل في بلد واحد عبر فترات مختلفة، اذ تكون التقديرات مستخلصة باستخدام طرائق مختلفة.

كما ويجب الاعتراف أن من الصعب جداً تقدير حجم الاقتصاد الخفي، وذلك لأن العاملين به يقومون بالتستر عليه. غير أن صانعي السياسات والإداريين في الدوائر الحكومية يحتاجون إلى تلك المعلومات، اذ شهد الاهتمام بظاهرة اقتصاد الظل تزايداً على مدى العقدتين الماضيين بين المسؤولين والسياسيين، فضلاً عن علماء الاجتماع (Scheider, 2000, 2-3).

٢. مفهوم عمليات غسيل الأموال

يمكن تعريف عمليات غسيل الأموال بأنها تقوم بطمس مصدر الأموال التي تكتسب كي تخرج من الجهة الثانية، وتصبح أموالاً شرعية نظيفة ناصعة البياض، أي يتم طمس مصدر الأموال التي تكتسب بشكل غير شرعي من خلال سلسلة من الصفقات من أجل إظهار تلك الأموال وكأنها دخل شرعي (الدليمي، ٢٠٠١، ٧٨).

والبعض الآخر يرى أن جرائم غسيل الأموال هي امتداد طبيعي لمسرح الجرائم المرتكبة التي أدت إلى الكسب غير المشروع، وهي إحدى نقاط الضعف في تلك الجرائم التي من الممكن أن تؤدي بالفعل إلى اكتشاف الجرائم فيما لو تمت مراقبتها بشكل صحيح ودقيق، أي أنها جرائم خطيرة تخفي وراءها ما هو أخطر منها فلابد من مواجهتها والتصدي لها عالمياً لأنها ظاهرة عالمية وليست محلية (التمي، ٢٠٠٢، ٣).

كما قال البعض الآخر أن غسيل الأموال يعني كل معاملة مصرافية هدفها إخفاء و/ أو تغيير هوية الأموال المتحصلة بطريقة غير قانونية، وذلك لكي تظهر انها نابعة من مصادر شرعية وهي غير ذلك (شاكر، ٢٠٠٢، ١).

كما تقوم على تحويل المال غير المشروع إلى مال مشروع وهي ظاهرة إجرامية كبيرة، لأن غسيل الأموال قناة من قنوات تمويل الإرهاب ولكنه في حد ذاته يعد ممارسة تأتي من ممارسات خاطئة أكبر منه، فهذه الأموال هي نتيجة أعمال مخالفات نظامية وقانونية وشرعية، ولهذا فإن غسيل الأموال نتيجة لاعمال محمرة (www. Alriyadh. Com: 2005).

كما عرفت عملية غسيل الأموال بأنها عملية غير مشروعة كونها تأتي لاحقة لأنشطة اجرامية أو مشبوهة، حققت عوائد مالية كبيرة كتهريب المخدرات والأسلحة والمتجارة بالرفيق وانشطة الفساد المالي والاختلاس والتهرب الضريبي والابتزاز. ويضيفي الغسيل أو التبييض المشروعة على العائدات المالية المتآتية عن طريق الجريمة المنظمة على نحو خاص ليتاح استخدامها بيسراً وسهولة، ولهذا يقدم مخرجاً لمأزق المجرمين المتمثل في صعوبة التعامل مع هذه الأموال، فالهدف الأساس من غسيل الأموال هو تحويل الأموال القذرة إلى أموال شرعية، وذلك بتمريرها عبر قنوات مصرافية في غالب الأوقات لتصبح أصولاً ثابتة، إما عقارية أو خدماتية أو

باستخدام عمليات الصرف والتحويل النقدي، وتداول العملات والأسهم والاستثمار فيها (www. islamonline. net: 2000).

ومن التعريف الأخير لابد من الإشارة هنا إلى أن مفهومي غسيل الأموال أو تبييض الأموال وأن أختلفا في التعبير فأنهما يلتقيان في المضمون، وهو اللجوء إلى الطرق المختلفة من أساليب التحويل والخداع من أجل إضفاء صفة الشرعية على الأموال المتحصلة من المصادر غير الشرعية للأموال (Forum. Ma3ali. Net: 2005).

وتأسيساً على ماسبق من تعاريف لعمليات غسيل الأموال يتضح لنا بأن عمليات غسيل الأموال جميع مصادرها غير شرعية ومحرمة ومن أهم مصادر عمليات غسيل الأموال كما جاء في تقرير لجنة العمل المالي FATF هي الجرائم المالية (الغش المصرفى، الاستعمال الاحتيالي لبطاقات الائتمان أو الدفع، الإفلاس الاحتيالي، الاحتيال، التهريب بأشكاله) (القوسos، ٢٠٠٢، ٤٥).

ومن هذه المصادر يتضح لنا السبب من تسمية عمليات غسيل الأموال بجريمة غسيل الأموال وذلك بسبب أن هناك بعدين أساسيين يطرحان عن الجرائم المستحدثة، البعد الأول: يتمثل ببعد استخدام التكنولوجيا للقيام بمثل هذه الجرائم، أما الثاني: فيتعلق بالأنظمة العدلية بسبب سرعة التغيرات الحادثة.. إذ إن الجرائم المنظمة هي الجرائم التي يتم فيها الخروج عن القانون باستخدام التكنولوجيا وليس مرتبطة بزمان أو مكان (www. alriyadh. Com: 2005).

و عمليات غسيل الأموال هي واحدة من هذه الجرائم المنظمة، لأنها تعمل على تحويل المصادر القذرة للأموال إلى نظيفة. ويعاقب القانون كل شخص له علاقة بعمليات غسيل الأموال بدءاً من المعرفة إلى التطبيق، إذ تعد عملية غسيل المال جريمة أساسية بامتلاك الشخص للمال غير المشروع مع تواجد النية لديه لغسلها ومع علم كل من اسهم بایجاد الترتيبات الازمة لعقد الصفقات فأن الجريمة تطاله اذا توفر العلم والنية لتنفيذ النشاط كما تطال الجريمة كل من إمتلك أو احتفظ بالمال المغسول طالما كان عالماً بذلك وعدم الابلاغ عن أنشطة غسيل الأموال المشبوهة، أو عدم منعها أو الإهمال في كشفها، أو مخالفة متطلبات الابلاغ عنها تعد كذلك جريمة (Forum. Ma3ali. net: 2005).

من هنا فان كل من عناصر عملية غسيل الأموال مشارك في الجريمة والعناصر هي (www. alwatan. com: 2001) :

١. الغاسل: وهو الشخص أو المنظمة أو المؤسسة التي تحوز أو تمتلك أموالاً غير مشروعه وتسعى إلى غسلها.

٢. الغسول: وهو المؤسسة أو المصرف الذي يقوم بالإجراءات المخالفة للقانون ويلحق بهم فئات السمسارة والعلماء والوسطاء والمساعدين.

٣. المغسول: وهو عبارة عن الأموال أو المحتصلات أو غيرها. كما حرم الله سبحانه وتعالى جميع مصادر الأموال الحرام، ودعا إلى التجارة في المال الحر الخالي من أي دنس وإلى تملك المال الحلال، فقد حرم تملك كل شيء

من شأنه إيقاع الضرر بالنفس وبالغير وحرم الاتجار به، ودعا إلى الكسب الحلال وامروا به فتجارة المخدرات والرقىق والاتجار بالدعارة والقمار والأسلحة غير المشروعة وهي المصادر غير الشرعية التي تدخل بها عملية غسيل الأموال كلها نهى الإسلام عنها (Forum. Ma3ali. net: 2005).

من هنا أصبحت عمليات غسيل الأموال محظمة من وجهة نظر الإسلام والقانون.

تمر عمليات غسيل الأموال بثلاث مراحل لجعلها شرعية وإبعادها عن أي مساءلة قانونية، وبالتالي توظيفها في الدورة الاقتصادية بصورة طبيعية، فمن المرحلة الصعبة التي تمثل في أن تكون المصادر هي الطرف الأساسي في عملية الإيداع الأول للعملة التي عادةً ما تكون نقية سائلة، إلى مرحلة التغطية التي تتركز فيها الجهد على إخفاء علاقة الأموال غير النظيفة بمصادرها الأصلية، من خلال شبكة معقدة من العمليات والصفقات المالية الشرعية، وذلك لمحو أي صلة لهذه الأموال بما فيها القذر، ومن ثم مرحلة الدمج أي إعادة هذه الأموال إلى الأسواق الدولية عبر قنوات اقتصادية شرعية، وعن طريق تحويلات تبررها إستثمارات ومشاريع مالية مختلفة تكسبها منظراً لائقاً ونظيفاً، وتبعدها عن أي شبهة ممكنة، مما يعطيها حرية الحركة في صورة طبيعية (www. Sho3a3. com: 2005).

والمراحل الثلاثة لعمليات غسيل الأموال قد تحدث بشكل متداخل، وهذا هو الشائع أو قد تحدث بشكل منفصل ومتميز، وقد تحدث في ذات الوقت والجدول أدناه يوضح بعض الأمثلة:

الجدول ٤ أمثلة لعمليات غسيل الأموال

مرحلة الاندماج	مرحلة الترقي	مرحلة الإيداع
<ul style="list-style-type: none"> - سداد قرض وهي أو فواتير مزورة تستخدم كخطاء لأموال مغسلة. - شبكة معقدة من التحويلات (محليّة ودولية) تجعل تتبع مصدر الأموال أمرًا مستحيلاً. - الدخل المتحقق من العقارات أو المصادر المشروعة يبدو نظيفاً. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحويل برقي إلى الخارج (غالباً تستخدم شركة حمارة (shell) أو صنائق متخصصة كما لو كانت من حصالات أعمال مشروعة). - نقية مودعة في الجهاز المصرفي بالخارج. - إعادة بيع السلع أو الأصول. 	<ul style="list-style-type: none"> - إيداع نقدي في بنك (بعض الأحيان يكون بصحبة حصائر أعمال مشروعة). - نقية مصدرة للخارج. - نقية تستخدم لشراء سلع غالبة أو عقارات أو أصول مشروعة.

المصدر: فؤاد شاكر، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٢، ١٥.

إن غسيل الأموال - شأنه في ذلك شأن باقي أنشطة الجريمة المنظمة - يلحق آثاراً خطيرة سياسية واجتماعية واقتصادية، ونظرًاً لضخامة العائدات الإجرامية التي تستخدم في عمليات غسيل الأموال فمن الأهمية بمكان بيان مخاطر ذلك على الاقتصاد الوطني وأهم تلك المخاطر (داود، ٢٠٠١، ٨٢- ٨٣) :

١. ان قيام المنظمات الإجرامية بعمليات غسيل الأموال من دون رقيب يساعد المنظمات الإجرامية على توسيع نطاق أنشطتها الإجرامية وانتشار نفوذها

الإقتصادي، مما يتطلب انفاق مبالغ طائلة للحد من تلك الأنشطة وازالة آثارها الإقتصادية.

٢. إن تركيز كميات كبيرة من الأموال الفدراة في أيدي المنظمات الإجرامية واعادة استثمارها في مشاريع مشروعة تدر أرباحاً عالية يؤدي إلى احتكار الأسعار والقضاء على نظام المنافسة المشروعة، مما يلحق ضرراً كبيراً بحرية التجارة.

٣. يلحق غسيل الأموال ضرراً كبيراً بقيمة العملة الوطنية، إذ تقوم المنظمات الإجرامية التي تمارس عمليات غسيل الأموال بتحويل العملة الوطنية المراد تهريبها إلى عملة أجنبية وبذلك يزداد عرض العملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها مقارنة بالعملة الأجنبية التي تزداد قيمتها نتيجةً لزيادة الطلب عليها.

٤. لا تقتصر مخاطر غسيل الأموال على الدولة المحولة منها الأموال بل تمتد أيضاً إلى الدولة المحولة إليها، وذلك من خلال دخول الأموال غير المشروعة إلى مؤسساتها التجارية وبيث الفساد فيها.

٥. إن حاجة بعض الدول إلى رأس المال الأجنبي لاستثماره في مشاريعها التنموية وتشجيع دخول تلك الأموال فيها من دون البحث عن مصادرها يؤدي إلى بث الفساد في المؤسسات المالية والإضرار بسمعتها المالية، مما يؤثر سلباً في سمعة الدول التي تتنمي إليها. كما أن بقاء عائدات الأنشطة الإجرامية لتلك المنظمات بمنأى عن الضبط والمصادرة يقود إلى انتشار أنشطتها على أوسع نطاق ممكن.

ونظراً لهذه المخاطر بدأت جهود كبيرة لمواجهة عمليات غسيل الأموال أجنبياً وعربياً مثل المعاهدات والاتفاقيات والقوانين وغيرها.

٣. التداخل بين الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال

بعد توضيح مفهوم الإقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال يتضح لنا بأن في كل منها يوجد جريمة، ولكن تجدر الاشارة إلى أن الإقتصاد الخفي ليس جريمة بأكمله بل الجزء القانوني منه يجب دمجه مع الإقتصاد المعلن، لأنه يمثل إضافة كبيرة للاقتصاد. في حين الجزء غير القانوني منه يعد جريمة، لأن مصادره غير مشروعة ويجب مواجهتها والقضاء عليها، أما عمليات غسيل الأموال فقد تم تجريمها بالكامل لذلك يجب مواجهتها، لأنها تعد الرابط بين الإقتصاد الخفي والمعلن، فهي تساعده على تغلييل الأموال، فيكون من الصعب جداً بعد عمليات الغسيل الفصل بين الإقتصاد الخفي والإقتصاد المعلن.

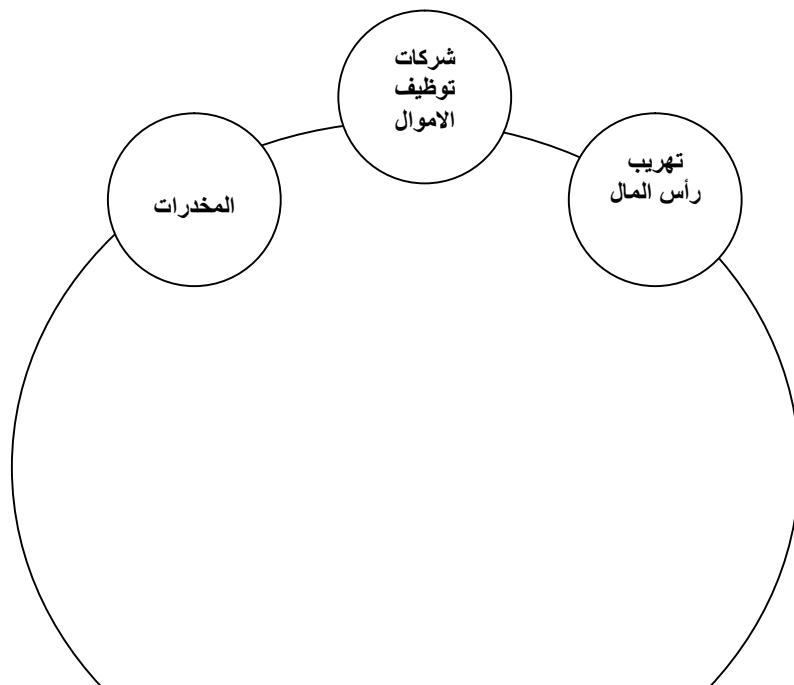
وقد أظهرت التقارير أن مهربى المخدرات تمكناً في عام ٢٠٠٥ من دمج ما يتراوح بين ثلاثة وخمسين مليار دولار - وأربعين مليون دولار من أرباح المخدرات في الإقتصاد العالمي. وهو من أخطر مصادر الإقتصاد الخفي، وإن هذا

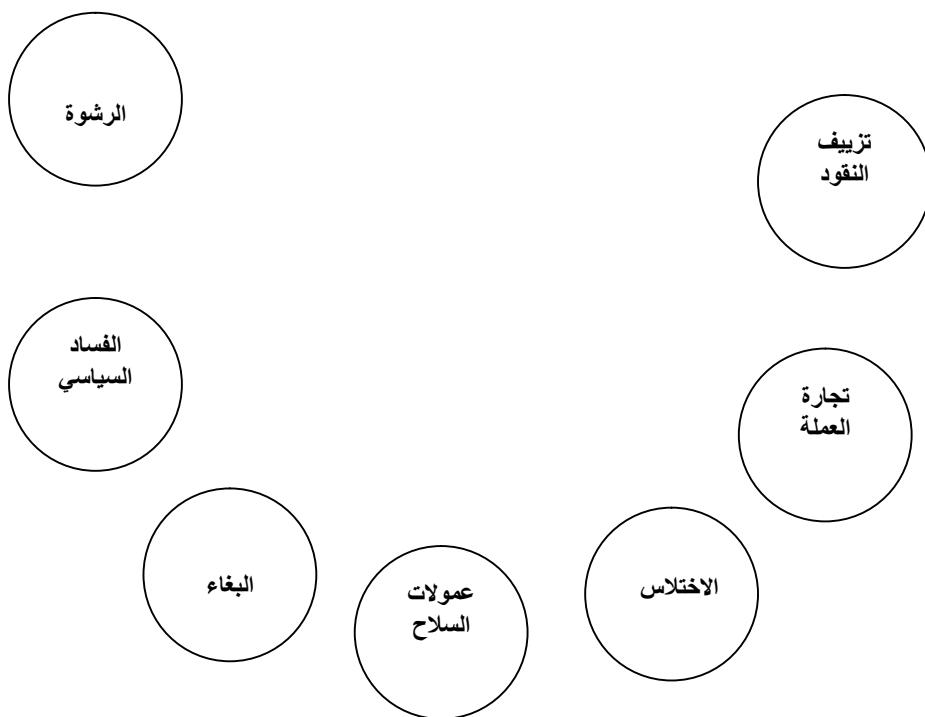
الدمج جاء عن طريق عمليات غسيل الأموال، اذ مر بالمراحل الثلاث لعمليات غسيل الأموال حتى وصل إلى الدمج في الاقتصاد (news. bbc. co. uk: 2006).

إن إعادة هذه الأموال إلى الاقتصاد تؤثر على الاقتصاد بشكل عام لأن هذه الأموال قد تستثمر في مشاريع اقتصادية، ولكن أمد هذه المشاريع يكون قصيراً، فضلاً عن أن أصل هذه الأموال غير حلال وان القائمين عليها لا يهتمون بالجودة الاقتصادية بقدر اهتمامهم بغسيل هذه الأموال لتحويل مصادرها القذرة.

وبشكل خاص تزيد هذه العمليات قيمة الأموال لدى تجار المخدرات، مما يؤدي إلى توسيع هذه التجارة والتي تؤدي إلى مشاكل أسرية واجتماعية كبيرة بسبب المخدرات نتيجة لدخول عوائل الأسر السجون أو طلب زوجاتهن الطلاق وفي كل الأحوال يكون هنالك ضحايا آخرون هم الأبناء الذين قد يشكلون نواة لمجرمين جدد أو على أقل تقدير يمثلون عبئاً على المجتمع كونهم أطفال مشردين. هذا ضرر من أضرار عمليات غسيل الأموال الذي يخص المخدرات (www. al – araby. Com: 2002).

ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن هنالك ترابط وتدخلاً بين الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، ولكن يجب توضيح أن هذا الترابط يأتي من جانب واحد وهو الجانب غير الشرعي من الاقتصاد الخفي، اذ إن مصادر الأموال في الاقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني منه تحتاج إلى عمليات غسيل حتى تصبح شرعية. والشكل الآتي يوضح أن مصادر الاقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني هي مصادر عمليات غسيل الأموال نفسها.



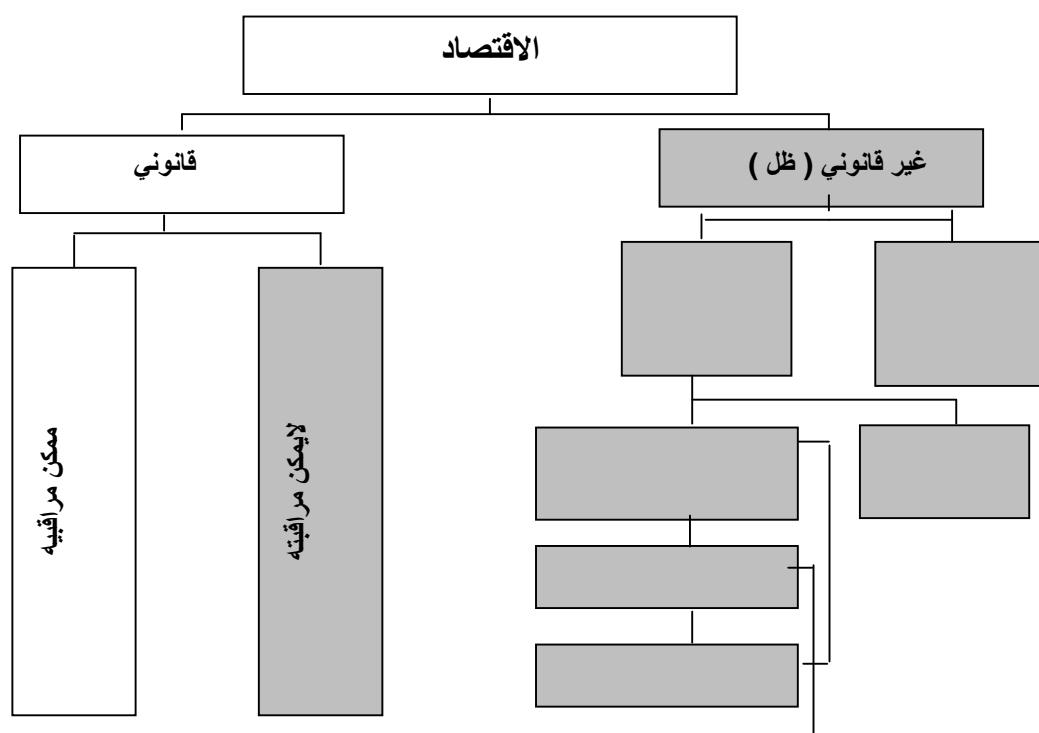


**الشكل ١
مصدر الأموال القدرة**

المصدر: حمدي عبد العظيم، غسل الأموال في مصر والعالم، ١٩٩٧، ٤.

إذا يكون الاقتصاد الخفي مشروع وغير مشروع ومن ثم فإن الاقتصاد الخفي جزء من الاقتصاد القومي الذي يشتمل على وحدة النشاطات الاقتصادية غير المبلغة وغير القانونية.

إذن يمكن تقسيم الاقتصاد القومي للبلد إلى اقتصاديات قانونية وغير قانونية والشكل ٣ يوضح ذلك، والأخير هو الذي يوضع تحت "الظل"، إذ يكون من الصعب رؤية كل شيء بوضوح، ومن ثم يكون مهمة السيطرة عليه معقّدة نوعاً ما.

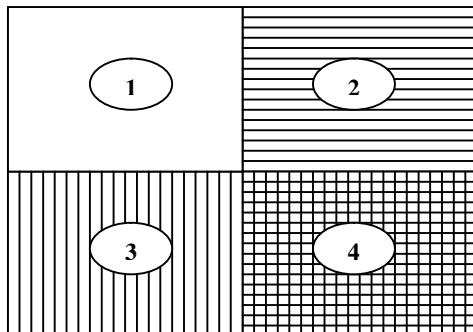




الشكل ٢ هيكل الاقتصاد القومي

Source: Crc, Shadow Economy In Georgia , 1999 , 6.

الشكل السابق يوضح بأن النشاطات المشروعة يمكن الاستفادة منها والجانب غير المشروع يمكن تقليله عن طريق تقليل وتحجيم عمليات غسيل الأموال.
أما موقع الجريمة في المجتمع وain يتم غسيل الأموال يمكن توضيحه في الشكل التالي:



الشكل ٣ صورة واضحة لموقع الجريمة في المجتمع

Source: Crc, Shadow Economy In Georgia , 1999 , 6 .

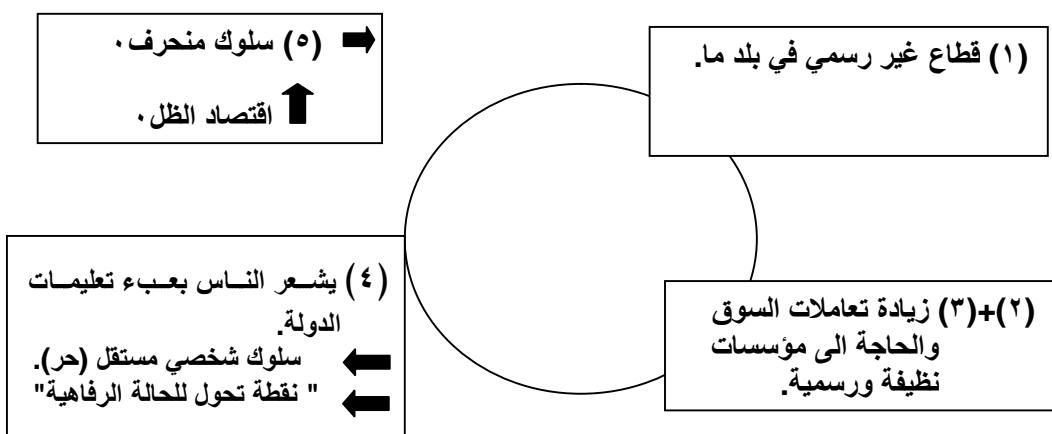
إن الجزء الأول من الشكل ٤ يعرض مجتمعاً متالياً في الفطاعات "الأبيض" و"الأسود" لا يوجد مكان للجريمة في مجتمع كهذا وهذه هي الحرفة لكل البلدان المتقدمة.

أما الجزء الثالث من الشكل يمثل الحالات المتكررة التي تستخدم فيها الأموال "السوداء" في قطاع مشروع "ابيض". أما الجزء الثاني من الشكل فهو الذي يمثل القطاع الذي نادراً ما تستخدم الأموال المشروعة "البيضاء" في القطاع الأسود.

أما الجزء الرابع من الشكل فيمثل الأرباح المتأنية عن أعمال إجرامية تكون مستخدمة في ممارسات غير مشروعة، كما ويوضح موقع عمليات غسيل الأموال في المجتمع، وهي الجزء من الأموال القذرة التي سوف يتم غسلها من حجم الاقتصاد الخفي، إذ لا يحتاج كل الأموال التي تأتي من الاقتصاد الخفي إلى غسيل.

ونخلص من الشكل ٤ إلى أن المجتمع يقسم إلى أربعة أقسام، قسم يوضح مجتمعًّا نظيفاً، وهو الاقتصاد الشرعي المعن المسجل رسمياً أما القطاعين الثاني والثالث فيمثل الاقتصاد الخفي في الجزء القانوني المنشروع، اذ تستخدم أنشطة غير مشروعة واموالاً سوداء، ولكن ليست اجرامية حيث لا توجد الجريمة فيه، أما القطاع الرابع من المجتمع فهو القطاع الذي يمثل الاقتصاد الخفي في الجانب غير المشروع وغير القانوني حيث توجد الجريمة والأموال القذرة في مصادرها المختلفة لذلك تحتاج إلى عمليات غسيل الأموال إذن يحتاج هذا الجزء إلى غسيل، وهو الرابط بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال.

والشكل ٥، يوضح لنا كيفية أحداث التغير الاقتصادي والمؤسسي لقطاعات المجتمع المختلفة.



الشكل ٤

تغير اقتصادي ومؤسسي

Source: Dominik H. Encte, The Shadow economy and Institutional change in Transition countries, 2002, 41.

والشكل السابق يوضح لنا العوامل التي تؤدي إلى حدوث زيادة في حجم الاقتصاد الخفي والتي في المقابل تحتاج إلى عمليات غسيل الأموال.

وفي النهاية نستطيع القول بأن الاقتصاد الخفي يمثل جزءاً من الاقتصاد القومي، وإن عمليات غسيل الأموال هي التي تمثل جزءاً من الاقتصاد الخفي، وهو ذلك الجزء غير القانوني منه. لذلك فإن أي مواجهة أو جهود لتقليل عمليات الغسيل يعني تقليل الجانب غير القانوني من الاقتصاد الخفي الذي يؤدي إلى زيادة في الناتج

القومي الإجمالي. أي التوسع في الاقتصاد المعلن والتقليل من الاقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني.

ثانياً - قياس علاقة التأثير التبادلية بين الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال بعد القيام بتوضيح العلاقة بين عمليات غسيل الأموال والإقتصاد الخفي، لابد من توضيح ان هنالك تأثيراً تبادلياً بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال. وسنحاول في هذا الجزء من البحث اختبار العلاقة بين عمليات غسيل الأموال والإقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي (المعلن) وطبيعة التأثيرات بين هذه المتغيرات (إيجابية كانت أم سلبية) وحجم هذه التأثيرات. فبحسب ما أتضح من خلال العرض النظري فإن الاقتصاد الخفي يضم نشاطات ودخول مشروعة وغير مشروعة، وأن الجزء غير المشروع يحتاج إلى عمليات غسيل الأموال، أي انه يعني ضمناً أن الاقتصاد الخفي يؤثر إيجابياً على عمليات غسيل الأموال، ومن جانب آخر فإن عمليات غسيل الأموال تشجع على تنامي الاقتصاد الخفي، لأنها تصرف مخرجهاته ولهذا فإنه يتوقع أن يكون تأثير عمليات غسيل الأموال إيجابياً على الاقتصاد الخفي، وعمليات غسيل الأموال اذا ما تمت داخلياً أو انسابت إلى الداخل فإنها سوف تترك آثاراً إيجابية على قيمة الاقتصاد القومي، أي انها ستؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي .

ولغرض الكشف عن هذه العلاقات واثبات الفرضيات المذکور آفأ سنستعين بإنموذج الانحدار الخطي البسيط وحسب الآتي :

$$Y_1 = a + B_1 X_1 \dots \dots \dots \dots \quad (1)$$

$$Y_2 = a + B_2 X_2 \dots \dots \dots \dots \quad (2)$$

$$Y_3 = a + B_3 X_3 \dots \dots \dots \dots \quad (3)$$

اذ إن :

Y1: هو الاقتصاد الخفي بالمليون دولار.

Y2: هو عمليات غسيل الأموال بالمليون دولار.

Y3 : هو الاقتصاد المعلن بالمليون دولار.

a: هو ثابت المعادلة الذي تمثل قيمته قيمة المتغير التابع في حالة كون المتغيرات المستقلة مساوية للصفر.

B1: هو معامل عمليات غسيل الأموال وتكون إشارته موجبة بحسب فرضية البحث.

B2: هو معامل الاقتصاد الخفي وتكون إشارته موجبة بحسب فرضية البحث.

B3 : هو معامل عمليات غسيل الأموال وتكون إشارته موجبة بحسب فرضية البحث في الأجل الزمني الطويل.

X1 : هو يمثل عمليات غسيل الأموال بالمليون دولار.

X2: هو يمثل الاقتصاد الخفي بالمليون دولار.

X3 : هو يمثل عمليات غسيل الأموال بالمليون دولار.

تمثل المعادلة الأولى أثر المتغير المستقل (عمليات غسيل الأموال)، في المتغير المعتمد والمتمثل بالإقتصاد الخفي، وتمثل المعادلة الثانية أثر المتغير المستقل (الإقتصاد الخفي)، في المتغير المعتمد والمتمثل بعمليات غسيل الأموال، وتمثل المعادلة الثالثة أثر المتغير المستقل (عمليات غسيل الأموال)، في المتغير المعتمد والمتمثل بالإقتصاد المعلن.

ولقد تم قياس اثر العلاقة بين الإقتصاد الخفي و عمليات غسيل الأموال في عدد من الدول وتم تقسيم الدول إلى الدول المتقدمة والدول الناشئة.

أ. الدول المتقدمة

ولقد تم الاعتماد على عينة من الدول المتقدمة لدراسة اثر العلاقة وهذه العينة تتكون من ١٣ دولة متقدمة وهي (النمسا، فرنسا، اليابان، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، سويسرا، بلجيكا، الدانمارك، النرويج، السويد). وتوصلت إحدى الدراسات إلى إجراء تقديرات لكل من عمليات غسيل الأموال والإقتصاد الخفي وكما هو مدرج أدناه:

الجدول ٥

تقديرات حجم الإقتصاد الخفي في عدد من الدول المتقدمة (عينة الدراسة)
بالمليون دولار

السنة	الدولة	٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٣	١٩٩٠
		٢٤٥٣٠.٦	١٨٩٤٧.٠	١٥١٥٠.٧	١٥٤٤٦.٣	١٤٢٥٨.٦
النمسا	٢٦٤٣٢٠.٧	٢٠٣٧٨٤.٦	١٩٣١٠١.٢	٢٢٢٣٤٧.٩	٢١٥١٧٧.٨	
فرنسا	٣٥٠٤٩٧.٩	٣٥٦٩٨٣.٣	٣٢٠٥٣٠.٥	٣٠١٤٠٣.٩	٢٩٥٦٨٢.٩	
إيطاليا	١٦٢٤٨٤.١	١٣٩٥٢١.١	١٢٨٧٦٣.٧	١٤١١٠٩.٠	١٣٢٨٢٣.٣	
أسبانيا	١٩٧٣٠٩.٥	١٧٤٧٩٩.٤	١٤٥١٤٤.٥	١٨٠٤٥٤.٣	١٧٥٥٩٤.٣	
بريطانيا	٨٢٧٦٧٥.٩	٦٨٤٧٥٤.٠	٥٩٠٠٨٥.٦	٥٤٤٩٦٤.٧	٤٩٤٠٦٤.٠	
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠٥٤٣.٨	٢٠٠٢٥.٩	١٧١٢٠.٧	٢٠٢٦٨.٩	٢٠٣٤١.٩	
سويسرا	٧١١٣٨.٣	٥١٨٠٦.٧	٤٧٧٢٧.٢	٥٤٦٣٧.٢	٥١٨٨٧.٣	
بلجيكا	٤٧٤٠٥.٢	٣٦٦٠٩.١	٢٧٥٨٣.٠	٢٤٤٢٠.٤	٢٣٢٤٢.٧	
الدانمارك						



يتبع

مقابله

النرويج	١٨٩٩٤.٣	٢٢٧٣٤.٤	٢٧٤٣١.٥	٣٢٢٤٦.٧	٣٧٢٥١.٣
السويد	٤١٣٥٦.١	٤٠٩١٨.٣	٤٧٦٢٨.٣	٥٦١٩٠.٣	٦١٥٨٧.٠
اليابان	٢٦٣٨٨٧.٩	٢٨٧٠٧٢.٤	٣٠٤٧٠٢.١	٣٠٨٨٢٩.٩	٥٠٤٧٣٢.٩
روسيا	٢٢٧٣٠٧.٧	١٦٨٥٦٧.٩	١٣٦٣٩٧.٨	١٣٥٠٦٩.٨	١١٠٨١٣.٩

المصدر: ميادة صلاح الدين تاج الدين، عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفى، ٢٠٠٥، ٩١.

الجدول ٦

تقديرات حجم عمليات غسيل الأموال في عدد من الدول المتقدمة (عينة الدراسة) بالمليون دولار

الدولة	السنة	٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٣	١٩٩٠
النمسا		٥٨٨٧٢.٣	٤٥٤٧٠.٣	٣٦٣٦٠.٢	٣٧٠٧١	٣٤٢٢٠.٠
فرنسا		٦٣٤٣٦.٩	٤٨٩٠٨٠.٣	٤٦٣٤٤٠.٣	٥٣٣٦٣.٥	٥١٦٤٢.٧
إيطاليا		٨٤١١٩.٥	٨٥٦٧٥.٩	٧٦٩٢٧.٣	٧٢٣٣٦.٩	٧٠٩٦٣.٩
أسبانيا		٣٨٩٩٦.٢	٣٣٤٨٥.١	٣٠٩٠٣.٣	٣٣٨٦٦.٢	٣١٨٧٧.٦
بريطانيا		٤٧٣٥٤.٣	٤١٩٥١.٩	٣٤٨٣٤.٧	٤٣٣٠٩.٠	٤٢١٤٢.٦
الولايات المتحدة الأمريكية		١٩٨٦٤٢.٢	١٦٤٣٤٠.٩	١٤١٦٢٠.٥	١٣٠٧٩١.٥	١١٨٥٧٥.٤
سويسرا		٧٣٣٢٠.٥	٤٨٠٦.٢	٤١٠٨.٩	٤٨٦٤.٥	٤٨٨٢.٠
بلجيكا		١٧٠٧٣.٢	١٢٤٣٣.٦	١١٣٤٥.٤	١٣١١.٣	١٢٤٥.٣
الدانمارك		١٠٣٦٥.٩	٨٠٠٥.٢	٦٦١٩.٩	٥٨٦٠.٩	٥٥٧٨.٢
النرويج		٨٩٤٠.٣	٧٧٧٣٩.٢	٦٥٨٣.٦	٥٤٥٦.٢	٤٥٥٨.٦
السويد		١٤٧٨٠.٩	١٣٤٨٥.٧	١١٤٣٠.٨	٩٨٢٠.٤	٩٩٢٥.٥
اليابان		١٢١١٣٥.٩	٧٤١١٩.٢	٧٣١٢٨.٥	٦٨٨٩٧.٤	٦٣٣٣٣.١
روسيا		٢٦٥٩٥.٣	٣٢٤١٦.٧	٣٢٧٣٥.٥	٤٠٤٥٦.٣	٥٤٥٥٣.٩

المصدر: ميادة صلاح الدين تاج الدين، عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفى، ٢٠٠٥، ٩٦.

ب. الدول الناشئة

وعينة من الدول الناشئة مكونة من ٢٨ دولة هي (نيجيريا، البرازيل، تايلاند، الفلبين، ماليزيا، المجر، بلغاريا، بولندا، رومانيا، جواتيمالا، بيرو، بنما، شيلي، كوستاريكا، فنزويلا، بربادوس، كولومبيا، سريلانكا، سلوفاكيا، جمهورية الجيك، جورجيا، أذربيجان، بيلاروسيا، لتوانيا، لاتفيا، مصر، تونس، المغرب).

وقد قامت نفس الدراسة المذكور آنفًا بتقدير حجم كل من الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال في هذه الدول كما هو مدرج أدناه:

الجدول ٧

تقديرات حجم الاقتصاد الخفي في عدد من الدول الناشئة (عينة الدراسة) بالمليون دولار

الدولة	السنة	٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٣	١٩٩٠
الدول الأفريقية						
نيجيريا		٢٤٣٣٦.٠	٣٠٢٣٨.٦	٢٨٤٧٣.٨	٢٥٨٢٧.١	٢٣٢٤٥.٣

٦١٧٧٦.٠	٥٨٢٤٨.٠	٤٩٣٣٦.٦	٤٣١٨٤.٢	٣١٥٨٧.١	مصر
١٠٥٨٤.٠	٧٨٤٨.٥	٦٦٩٩.٤	٥٩١٩.٩	٥٢١٨.٥	تونس
١٨١٠٢.٠	١٣٢٢٠.٨	١٢٧٣٧.٨	١١٠١٩.٥	١٠٨٩٤.٤	المغرب
الدول الآسيوية					
١٣٠٠٠.٠	٨٧٨٣٦.٧	٩٥٨٣٨.٤	٧٦٠٠٣.٩	٥٩٩٤٧.٣	تايلاند
٤٢٥٤٨.٠	٢٤٨٣٩.٣	٢٢٩٧١.٥	١٩٨٦١.٦	١٩٤٩٧.٣	أفغانستان
٥١٤٨٠.٠	٣٥٣٣٢.٠	٣٣٥٠٢.٩	٢٥٣٩١.٥	١٨٨٤١.٧	ماليزيا
٧٤٨٠.٠	٥٤٩٤٣.٣	٤٧٢٤٧	٤٠٨٤١	٣٤٩١٤	سريلانكا
دول أمريكا الجنوبية					
٢٤٣٠٠.٠	١٧٤٠٠.٠	١٦٧٠٠.٠	١٤٧٠٠.٠	١٤٣٠٠.٠	البرازيل
٣١٨٥٠.٠	٢١١٢٩.٠	١٩٧١٢.٥	١٥٦٩٩.٥	١٨٠٧١.٠	بيرو
٢٥٤٤٠.٠	١٦٣٥٠.٩	١٤٨١٣.٤	١١٧٩٨.١	٩١١٥.٢	شيلي
٢٢٤١٠.٠	١٧٢٤٨.٥	١٧٢٣٦.٨	١٧٠١٤.٢	١٤٥٧٩.٤	فنزويلا
٢٨١١.٠	١٩٢٥٠.٧	١٨٧٥٠.٦	١٧١٥٠.٧	١٥٧٩٠.٥	برغواي
٢٩٩٤٠.٠	١٧٨٤٣.٧	١٧٨٨٠.٦	١٥٧٣٨.٩	١٢٠٨٢.٢	كولومبيا
دول أمريكا اللاتينية (الوسطى)					
٩٣٠٠	٥٤٩٣٠	٤٨٥٦٠	٤٣٢٠٠	٣٨٢٥٠	جواتيمالا
٥٠٥٠٠	٤٠١٥٥	٣٥٧٦٠	٣٣١٧٠	٢٥٠٤٥	بنما
٤٦٥٠٠	٣٥٤٨٤	٢٨٦٥٠	٢٦٠٩١	١٧١٣٠	كاستاريكا
دول أوروبا الشرقية					
١٥١٨٤.٠	٩٦٤٤٤.٧	٨٤٤١٤	٧٩٧٢٦	٩٢٧٦٨	ال مجر
٣٥٦٢.٠	٤٢٥٥٧	٤٣١٣٩	٤٥٨٣٨	٥٣٨٨٨	بلغاريا
٣١٦٨٠.٠	١٤٦٠٦.٨	١٢٥٣٤.١	١٠٤٩٧.٤	١٠٦١٥٧	بولندا
٦٤٨٠.٠	٥٥٢٦.٩	٦٤٢٦.٧	٥٥٥٢٥	٦٨٨٣٩	رومانيا
٢٢٦٨.٠	١٥١٩٣	١٣٤٨٦	١١٣٣٩	١٢٢١١	سلوفاكيا
٥٢٢٩.٠	٣٠٤٦٧	٣١١٩٥	٢٧٦٢١	٢٨٤٤٥	جمهورية الجيك
دول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً)					
١٤٢٢.٠	٢٨٨١١	٢٥٣٧٣	٢٤٨٥٨	٨٠٨٩٢	جورجيا
٧٤٨٨.٠	١٩٥٨٧.٦	١٥٦٧٠.٤	١٩٢٧٨.٤	٢٣٠٩٩.٠	بلا روسيا
١٨٧٩.٢	٤١٩٩٠	٣٣٥٩٩	٤٦٨٣٦	٧٩٢٤٣	أذربيجان
٢٤٩٦.٠	٣١٨٠٠	٢٩٣٤٥	٣٠٠٦٧	٤٦٤٧٦	لتونيا
١٦٩٩.٢	٢٦٣٠٤	٢٣٠٦٦	٢٢٣٥٨	٤٥٠٠٢	لاتفيا
المصدر: ميادة صلاح الدين تاج الدين، عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المركزي، ٢٠٠٥، ١٠٧، ١١١ - ١١١					

الجدول ٨
تقديرات حجم عمليات غسيل الأموال في عدد من الدول الناشئة
(عينة الدراسة) بالمليون دولار

الدولة	السنة				
	٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٣	١٩٩٠
الدول الأفريقية					
١١٩٨٢-	٩٨٤٦-	٢٧٠٩٥-	٥٧٢-	٢٢٩٣٤	نيجيريا
١٣١٤٤	١٥٦٣٦-	١٧٣٥١-	٦٥٩-	٧٦٢٨٨-	مصر

تونس	٥٤٩٢.٠٠	١٣٧.٩	٢٨٦.٤	٧٩.٦-	١٧٣٠.٢
المغرب	١٧١٣.٩	٤٥٤.١-	١٠٣٠.٣-	١٨٩٩.٥-	٨٩٤.٠٠
الدول الآسيوية					
تايلاند	١٤٦.٥	١٣٩٦.٤	٢٥.١	٣٢٣٠.٤	٥٣٢٥.١-
الفلبين	١٦٧٤.٨	١٨٦٥.٨	١٤٣٩.٤-	٥٩٠٥.١	٢٣٠٠.٧
مالزيا	٥٦.٧	١٠٩٢.٩	٣١٦.٩-	٧٧٥.٧	١٩٠٢.٤
سريلانكا	٦٥٩.٥	٣٦٨.١	٨٣.٣-	٥٥٥.٢	٨١٥.٩
دول أمريكا الجنوبية					
البرازيل	٤٩٨٣.٥-	٦٠٧.٤	١٩٤٣.٦-	٤٧٦٦.١-	٥٩٩٣.٦-
بيرو	١٠٠٦.٦	٧٧١.٠	١٢٣٣.٩	٢١٣.٦	١٠٩٣.٠
شيلي	٤٣٩.٤-	٧١٠.٢-	٢٢٩٤.٩-	٦٤٨.٩	٢٤٠٠.٣
فنزويلا	٦٥٣.٣-	١٠٣١.٨	٤٢٦.١-	٤٢٠.٠-	٢٦٧١.٠-
برغواي	٣٨٣.٩-	٧٩.٩-	٥٩.٣-	٤٩٢.٧	١٣٣.٩
كولومبيا	٦٨٦.٩	٢٣٣.٢-	٨٩٣.٥	٣٣٦٧.٠	٢٩٣٣.٥-
دول أمريكا اللاتينية (الوسطى)					
جواتيمالا	١٢٢.٣	١٢١.٠	٨٩.٦-	١٠١.٩	١٧٢.٥
بنما	٥٤.٣	٢٩.٢	١٣٤٦.٩	٢٥٤.٢	١٤٦.٠
كوستاريكا	٤٩٨.٩-	٦٣.١-	٤٢١.٣-	١٢٨.٩	١٠٥.٣-
دول أوروبا الشرقية					
ال مجر	١٠٠٤.٥	٢٠٨٧.٤	٥١٠٠.٣-	٩٣٤.٧	٣٣٩٩.٠
بلغاريا	٥٢٩.٧	٣٨.٤-	٦٥٩.٩-	٢٠٧.٣-	٣٦٨.٦
بولندا	٤٦٠٣.٤	١٤٢٤.٠-	١٨٦٥.٠-	١٩٨٥.٦-	٤٣٠٠.٠
رومانيا	٦٤.٦	٢١٢.٢	١٥٩٨.٨	٦٠٣.٧-	٣١١٦.١
سلوفاكيا	٢٧٦.٥	٤١٨.٢	٤٥٤.٤	١٤٩.٨-	٦٩٧.٩
جمهورية الجبل الأسود	٧٨٩.٥	١٣٢٧.٢	٢٤٠٠.٤	٢٦٨٩.٥-	٢٨٦٠.٣
الدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً)					
جورجيا	*	٣٧٨.٨	٦٦.٩	١٥.٩	١٢٩.٥
بلا روسيا	*	*	٥٧٢.٢-	٨٨.١-	٧٢.٧
أذربيجان	*	*	٣٩.٨	١٧٧.٢	١٦٦.٨
لتونيا	*	١١٩.٢	٣٠٤.٢	٨٦٣.٣	٤٣٥.٨
لاتفيا	*	٤٦.٧	٢٩.٤	٢٠٨.٦	١٥٨.٣-

المصدر: ميادة صلاح الدين تاج الدين، عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهائز المصرفي، ٢٠٠٥، ١١٢، ١٢٠ - .

ومن التقديرات الواردة في الجدول السابق تم قياس أثر العلاقة المتبادلة بين كل من الإقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال.

١. أثر عمليات غسيل الأموال على حركة الإقتصاد الخفي

إن لعمليات غسيل الأموال أثراً على الإقتصاد الخفي فهي التي تعمل على تنشيط مصادر الأموال القذرة للاقتصاد الخفي بإضافتها الشرعية على المصادر غير الشرعية وبذلك تزيد حجم أنشطة الإقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني منه يمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

أ. الدول المتقدمة

وقد ظهرت نتائج تدبير الإنموزج الأول على الدول المتقدمة (عينة البحث) خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ حسب ما معروف في الجدول ٩.

الجدول ٩

تأثير عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد الخفي خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول المتقدمة

العمليات غسيل الأموال	Constant	B1	t	المتغير المستقل المتغير المعتمد الاقتصادي الخفي / الدول المتقدمة
٤٠٠	٤٤٦٦			
*(٨٨.٧٣)	(١.٦٢)			

وكما يتضح من النتيجة المذكور آنفًا أن تأثير عمليات غسيل الأموال موجباً ومحظوظاً على الاقتصاد الخفي، إذ إن العلاقة بين عمليات غسيل الأموال والإقتصاد الخفي هي طردية، فقد ظهرت بشكل إيجابي، وهذا يتفق مع فرضية البحث الأولى التي تنص على ايجابية العلاقة بينهما، فكلما زادت عمليات غسيل الأموال سيؤدي ذلك إلى زيادة الإقتصاد الخفي، بسبب ان عمليات غسيل الأموال جعلت حركة الإقتصاد الخفي يتزايد بشكل أكبر. وإن كل دولار واحد يغسل يدفع إلى تزايد نشاطات الإقتصاد الخفي بـ (٤) دولار، وهذا يمكن ان نطلق عليه مضاعف عمليات غسيل الأموال.

بـ. الدول الناشئة

ظهرت نتائج تقدير الإنموج للدول حسب المجموعات وكما هو موضح بالجدول الآتي:

الجدول ١٠

تأثير عمليات غسيل الأموال على الاقتصاد الخفي خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ للدول الناشئة

العمليات خسيل الأموال		Constant	المتغير المستقل	المتغير المعتمد
٠٠١٧-	١٣٤٤٩٤	B		الاقتصاد الخفي / أفريقيا
٠٠٢-	*(٤.٤٩)	t		الاقتصاد الخفي / آسيا
١.٩١	٣٣٥٥٠	B		الاقتصاد الخفي / أمريكا الجنوبية
*(١.٩٩)	*(٦.٨٩)	t		الاقتصاد الخفي / أمريكا اللاتينية (الوسطى)
١.٦٠	٣٨١٤٤	B		الاقتصاد الخفي / أوروبا الشرقية
*(٢.٨٢)	*(٥.٦٩)	t		الاقتصاد الخفي / الدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً)
٠.٩٨٣	٣٩١٩	B		
(١.٦٤)	*(١٥.٢٨)	t		
٠.٧١٥	٦٠٢٥	B		
*(٤.٦٣)	*(١٠.٤٥)	t		
٣.٨١-	٥٧٥٨	B		
*(١.٧٢-)	*(٦.٧٠)	t		

ومن الإنموج الموضح في الجدول ١٠ الذي يوضح أنز عمليات العسيل على الإقتصاد الخفي يتبيّن لنا أن في كل من آسيا وأمريكا الجنوبيّة وأوربا الشرقيّة يظهر الإنموج معنوياً من حيث اختبار (t), كما أن تأثير عمليات غسيل الأموال في هذه المجاميع من الدول يظهر بشكل إيجابي ومعنوي، أي أن الارتفاع في عمليات العسيل سيقود إلى ارتفاع في حجم الإقتصاد الخفي.

و هذا ما يتفق مع فرضية البحث الأولى، أما في أفريقيا فلم يظهر وجود تأثير معنوي لعمليات غسيل الأموال على الاقتصاد الخفي، في حين في الدول المستقلة حديثاً (الجمهوريات السوفيتية سابقاً)، فقد أظهرت تأثيرات عمليات الغسيل على الاقتصاد الخفي تأثيراً سلبياً وهذا منافٍ لفرضية البحث، ويرجع السبب في ذلك إلى أن في هذه الدول حصل تناقص في عمليات غسيل الأموال، لذلك فإن مصادر الأموال القذرة للاقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني سوف تقل مما يؤدي إلى أن الجانب القانوني أكبر. أي أن سبب التناقص في الغسيل سيقود إلى جعل التأثير سلبياً.

أما في أمريكا اللاتينية فإن الإنمودج كان يدل بأن تأثير عمليات الغسيل على الاقتصاد الخفي هو تأثير إيجابي ولكن العلاقة كانت ليست معنوية جداً ومن الإنمودج هذا أتضح أن عمليات غسيل الأموال عموماً جعلت حركة الاقتصاد الخفي تتزايد بشكل أكبر، وهذا ما يوضحه معامل (B) حيث بلغ (١.٩١) في آسيا و (١.٦٠) في أمريكا الجنوبية وتقترب من الواحد في أمريكا اللاتينية.

٢. اثر الاقتصاد الخفي على عمليات غسيل الأموال

إن لل الاقتصاد الخفي أثراً كبيراً جداً على عمليات غسيل الأموال، ويأتي هذا الأثر من زيادة المصادر غير المشروعة لل الاقتصاد الخفي، إذ كلما زاد الجانب غير القانوني لل الاقتصاد الخفي أدى بالمقابل إلى زيادة الرغبة لدى أصحاب هذه الأموال لإجراء عمليات الغسيل عليها ويمكن توضيح ذلك من خلال ما ورد في الجداول الآتية:

أ. الدول المتقدمة

أما نتائج تقديرات الإنمودج الثاني فقد ظهرت حسب ما هو معروض في الجدول ١١

الجدول ١١

تأثير الاقتصاد الخفي على عمليات غسيل الأموال خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول المتقدمة

الاقتصاد الخفي	Constant	المتغير المستقل		المتغير المعتمد
		B2	t	
٠.٢٤٥	٢٧٩-			عمليات غسيل الأموال / الدول
*(٨٨.٧٣)	(٠.٤٠-)			المتقدمة

P* ≤ 0.05

و يتضح منها بان الاقتصاد الخفي ذو تأثير إيجابي على عمليات غسيل الأموال، كما ان اختبار (t) كان معنواً للعلاقة بين المتغيرات، إذ إن أي زيادة في حجم الاقتصاد الخفي ولاسيما المصادر القذرة للأموال تؤدي إلى زيادة في عمليات غسيل الأموال، وهو إثبات الفرضية الاولى للبحث.

وأن معامل (B2) الذي ظهر بقيمة (٠.٢٤٥) يكشف أن كل دولار يتحقق بوصفه مخالفة في الاقتصاد الخفي يحتاج إلى أن يحصل منه (٠.٢٥) دولار. وهذه التأثيرات الإيجابية تدل وبشكل قاطع على أن هناك تكاملاً بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال.

ب. الدول الناشئة

ظهرت نتائج تقدير الإنمودج للدول حسب المجموعات وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول ١٢

تأثير الاقتصاد الخفي على عمليات غسيل الأموال خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول الناشئة

الاقتصاد الخفي	Constant	المتغير المستقل		المتغير المعتمد
		B	t	
٠.٠٠٤-	٣٢٦	B	t	عمليات غسيل الأموال / أفريقيا
(٠.٠٢-)	(٠.٠١)			
٠.٠٣٨٦	٤١٦	B	t	عمليات غسيل الأموال / آسيا
*(١.٩٩)	(٠.٤٣)			
٠.٠٥٩٥	٥٤٥-	B	t	عمليات غسيل الأموال / أمريكا الجنوبية
*(٢.٨٢)	(٠.٣٥-)			
٠.٠٦٩٢	١٥٤-	B		عمليات غسيل الأموال / أمريكا اللاتينية

(١.٦٤)	*(٠.٨٤-)	t	(الوسطى)
٠.٣٠٨	١١٦٧-	B	عمليات غسيل الأموال / أوربا الشرقية
*(٤.٦٣)	*(٢.٠٣-)	t	
٠.٠١٥٩-	٢٥١	B	عمليات غسيل الأموال / الدول المستقلة
*(١.٧٢-)	*(٣.٦٤)	t	حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً)

 $P^* \leq 0.05$

ومن الجدول ١٢ يتضح أن الإنمودج الثاني يتمتع بمعنى مقبوله وعاليه، للعلاقة التي توضح أثر الإقتصاد الخفي على عمليات غسيل الأموال في آسيا وأمريكا الجنوبية وأوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، كما أن الإقتصاد الخفي ذو أثر معنوي وإيجابي في هذا الإنمودج، وهذا ما يتحقق وفرضية البحث الأولى.

ويرجع ذلك لأن مصادر الأموال المقدرة أصبحت كثيرة مؤخراً كما تم توضيح ذلك سابقاً، وهي بحاجة إلى المشروعية، فكلما زادت هذه المصادر زاد حجم الإقتصاد الخفي في الجانب غير القانوني الذي يؤدي إلى زيادة في حجم عمليات الغسيل، وهو ماتم توضيحه في هذا الإنمودج لاثبات الفرضية. أما في أفريقيا والدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً) فقد ظهرت العلاقة بين الإقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال على أنها علاقة عكسية وغير معنوية التأثير في أفريقيا ولكنها معنوية في الدول المستقلة حديثاً.

والسبب في ذلك أن الدول المستقلة حديثاً، كان حجم الإقتصاد الخفي يتناقص خلال مدة الدراسة. وأيضاً في هذا الإنمودج كما في الإنمودج السابق فإن أمريكا اللاتينية أيضاً التأثير إيجابي ولكنه غير معنوي.

٣. أثر عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد المعلن

كما أن عمليات غسيل الأموال أيضاً أثراً على الإقتصاد المعلن يجب عدم تجاهله، إذ تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى زيادة الدخل القومي إذا ما انسابت إلى الداخل، أي داخل الدول. أما إذا كانت عمليات غسيل الأموال تحدث في الخارج فذلك يعد خسارة كبيرة للدخل القومي، لذلك فإن الأثر إيجابي عند الغسيل في الداخل مع ضرورة توضيح أن الزيادة تحدث في الأجل الزمني الطويل فقط والجداول الآتية تثبت ذلك الأثر:

أ. الدول المتقدمة

أما نتائج تقديرات الإنمودج الثالث والخاص بتأثير عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد القومي فقد ظهرت حسب ما معروف في الجدول ١٣.

الجدول ١٣

تأثير عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد المعلن خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول المتقدمة

عمليات غسيل الأموال	Constant	المتغير المستقل		المتغير المعتمد الإقتصاد المعلن / الدول المتقدمة
		B3	t	
٤١.٧	٣٩٣١٩٣-			
*(٣٢.٣٣)	(٤.٩٧-)			

 $P^* \leq 0.05$

كما يتضح من النتيجة المذكورة آنفاً أن العلاقة إيجابية (طردية)، والإنمودج كان معنوياً، إذ أي زيادة في حجم عمليات غسيل الأموال ستؤدي إلى زيادة في الإقتصاد المعلن. وكل دولار يغسل يدفع إلى تزايد نشاطات الإقتصاد المعلن بـ (٤١.٧) دولار. ومع ضرورة توضيح أن هذا الأثر هو أثر في الأجل الطويل.

اما في الأجل القصير فأن هذه العلاقة سوف تكون سلبية وغير معنوية. وهو إثبات للفرضية الثانية .
بـ. الدول الناشئة

ظهرت نتائج تدبير الإنموزج حسب ما موضح في الجدول ٤ ، إذ يتضح أيضاً كما في النماذج الأخرى أن اثر العلاقة بين عمليات غسيل الأموال والإقتصاد المعلن معبراً عنه بالنتائج المحلي الإجمالي معنوية بالنسبة لاختبار (t) ، إلا أن هذه العلاقة في كل من أفريقيا والدول المستقلة حديثاً ، ظهرت سلبية وغير معنوية التأثير، وذلك بسبب تناقص عمليات غسيل الأموال خلال مدة البحث، من هنا فأن أثرها سوف يقل ان لم ينعدم.

الجدول ٤

تأثير عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد المعلن خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ للدول الناشئة

عمليات غسيل الأموال	Constant	المتغير المستقل		المتغير المعتمد
٠٠٠٣٣٠-	٣٨٢٥٩	B	t	الإقتصاد المعلن / أفريقيا
(٠.٣٦-)	*(٣.٥٠)	t		
٣.٣	٥٩٤٧٧	B	t	الإقتصاد المعلن / آسيا
*(٢.٥٥)	*(٩.٠٣)	t		
٥.١٥	١٢٠٩٢٥	B	t	الإقتصاد المعلن / أمريكا الجنوبية
*(٢.٦٩)	*(٥.٣٢)	t		
٠.٧٩	٩٣٤١	B	t	الإقتصاد المعلن / أمريكا اللاتينية (الوسطى)
(٠.٦٤)	*(١٧.٦٦)	t		
٣.٩٨	٣٣٨١٠	B	t	الإقتصاد المعلن / أوربا الشرقية
*(٥.١٣)	*(١١.٦٨)	t		
٩.٢٩-	١٧٢٨٢	B	t	الإقتصاد المعلن / الدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً)
(١.٥٦-)	*(٧.٤٩)	t		

P* ≤ 0.05

اما في آسيا وأمريكا الجنوبية وأوربا الشرقية فأن اثر عمليات الغسيل على الإقتصاد المعلن يكون إيجابياً، اذ كلما زادت عمليات الغسيل سوف تحصل زيادة في حجم الإقتصاد المعلن، وتكون أيضاً معنوية من حيث اختبار (t) في هذه الدول، وهو إثبات الفرضية الثانية للبحث. ويرجع ذلك إلى أن زيادة عمليات الغسيل تؤدي إلى زيادة استثمار الأموال غير المشروع في مشروعات استثمارية تقيد المجتمع وتقلل من البطالة في داخل الدولة. أي توظيف عدد من العاطلين عن العمل، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، وارتفاع السوق المحلية للدولة، تساعده في تخفيض معدلات التضخم وكذلك فأن أمريكا اللاتينية كانت العلاقة في الإنموزج ذات تأثير ايجابي ولكن منخفضة المعنوية.

ويجب توضيح نقطة مهمة هي أن هذا الإنموزج يكون معنواً وذا تأثير ايجابي فقط في الآجال الزمنية الطويلة، أي كلما كانت المدة الزمنية طويلة كانت العلاقة اكثر إيجابية ومعنوية، والعكس صحيح.

أي أن في الآجال الزمنية القصيرة يكون التأثير سلبياً على الإقتصاد المعلن. وسبب ذلك لأن غاسلي الأموال لا يهتمون بالجذوى الإقتصادية للاستثمار بقدر اهتمامهم بالتوظيف الذي يسمح في إعادة تدوير الأموال. وهو ما يخالف كل القواعد الإقتصادية القائمة على نظرية تعظيم الربح يشكل خطراً على الاستثمار، فضلاً عن ذلك من تشغيل الأيدي العاملة وزيادة في المعروض السلعي.

نخلص من ذلك بأن اثر عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد المعلن تكون نوعاً ما افضل في الآجال الزمنية الطويلة، أي يوجد اثر ايجابي في الآجال الزمنية الطويلة، في حين في الأوقات الزمنية القصيرة لا يوجد اي اثر ايجابي على الإقتصاد المعلن، بل هو اثر سلبي دائماً

بسبب دخول هذه الأموال غير النظيفة إلى الاقتصاد المعلن لمدة قصيرة، ثم يتم سحبها بعد ذلك، أي مدة الاستثمار قصيرة جداً، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في المؤشرات الكلية وعدم كفاءة تخصيص الموارد محلياً وخارجياً، أي أنه على الرغم مما سبق فإن عمليات غسيل الأموال لا يمكن أن يكون لها اثر ايجابي فقط وإنما آثارها تكون سلبية لأن مصادر الأموال فيها قذرة، بيد أنه في الأجل الطويل قد يكون أثرها إيجابياً لوجود منفعة بها تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد المعلن، وهو توضيح للفرضية الثانية للبحث.

الاستنتاجات

لقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

١. ان في كل من الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال يوجد جريمة ويجب توضيح ان الاقتصاد الخفي ليس جريمة بأكمله بل الجزء غير القانوني يحتوي على جريمة أما غسيل الأموال فيعد جريمة بأكمله.
٢. هناك علاقة تأثير تبادلية بين عمليات غسيل الأموال والإقتصاد الخفي في الدول (المتقدمة والناشئة) كافة، إذ ان زيادة عمليات غسيل الأموال بوحدة واحدة في الدول المتقدمة تؤدي إلى زيادة الاقتصاد الخفي بـ٤٠٠ دولار. وفي الدول الناشئة فان كل دولار يتم غسله في آسيا يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الخفي بـ١٩١ دولار. أما في أمريكا الجنوبية فينشط الاقتصاد الخفي بـ١٦٠ دولار، في حين ان الحالة في أمريكا اللاتينية تمثل في تنشيط الاقتصاد الخفي بسبب عمليات غسيل الأموال بـ٩٨٣٠ دولار، وكان مقدار الزيادة في الاقتصاد الخفي بمقدار ٧١٥٠ دولار في أوروبا الشرقية. في حين كان اثر الغسل على الاقتصاد الخفي في أفريقيا والدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً) ذا تأثير سلبي، كما ان توسيع الاقتصاد الخفي يدفع بعمليات غسيل الأموال إلى التزايد، فقد ظهر ان تزايد الاقتصاد الخفي بدولار واحد في الدول المتقدمة يستلزم ٢٤٥٠ دولار غسل، أما في الدول الناشئة فان تزايد الاقتصاد الخفي بدولار واحد يستلزم في آسيا ٣٨٦٠ دولار غسل، وفي أمريكا الجنوبية يستلزم ٦٩٢٠ دولار غسل. وفي دول أوروبا الشرقية يستلزم ٣٠٨٠ دولار غسل، فيما كان اثر الاقتصاد الخفي على غسيل الأموال في أفريقيا والدول المستقلة حديثاً (الاتحاد السوفيتي سابقاً) سلبياً. ومن خلال ما سبق يتضح بان الزيادة التي حصلت في الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة اكبر مما هي عليه في الدول الناشئة بسبب الزيادة الحاصلة في عمليات غسيل الأموال بمقدار دولار واحد. كما كان مقدار التزايد في عمليات غسيل الأموال في الدول الناشئة ومنها أوروبا الشرقية اكبر مما هي عليه في الدول المتقدمة، ويعود ذلك إلى توسيع الاقتصاد الخفي بمقدار وحدة واحدة في هذه الدول.
٣. ترك عمليات غسيل الأموال عموماً في الدول (المتقدمة والناشئة) آثاراً ايجابية على الاقتصاد الرسمي في الأجل الزمني الطويل، في حين نجد ان هذا الأثر سلبي وغير معنوي في الأجل القصير، ففي الأجل الطويل تندمج مخرجات الغسل في الاقتصاد ولاسيما في حالة عمليات غسيل الأموال تجاه الداخل.

المضامين

١. على السلطات المختصة والحكومة تحديد أنواع الأنشطة المشروعة وغير المسجلة ومتابعتها حتى تستطيع حصر كمية الضرائب التي لم تسجل في الحسابات القومية للدولة. التي تمثل إضافة كبيرة إلى الناتج القومي الاجمالي.

٢. على الدولة ان تقوم بإزالة الأسباب التي تساعد على انتقال الأفراد من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الخفي)، وذلك من اجل التقليل من الانتقال إلى الاقتصاد غير الرسمي.
٣. يجب على الحكومة أن تعمل دورات لتعريف الناس على ظاهرة غسيل الاموال واعطاء فكرة عنها ولاسيما في المؤسسات التي لها صلة بهذه العمليات.
٤. عندما نقول مواجهة الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الاموال يجب توضيح أن مواجهة عمليات غسيل الاموال بالكامل، في حين الاقتصاد الخفي يجب مواجهة الجزء غير القانوني منه فقط.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. حمدي عبد العظيم، غسيل الاموال في مصر والعالم، دار الدراسات في الاقتصاد الدولي، القاهرة، ١٩٩٧ .
٢. خالد غازى التمى، دور المصارف في مكافحة غسيل الاموال والمعالجة المحاسبية، مؤتمر كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المنعقد تحت عنوان تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك ،الأردن، ٢٠٠٢ .
٣. رمزي نجيب القسوس، غسيل الاموال جريمة العصر، دراسة مقارنة، ط١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢ .
٤. علي عبد الهادي الدليمي، الأموال الفدراة وغسيل الأموال جريمة عقد التسعينات، مجلة الحكمة، العدد ١٩ ، السنة ٤ ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١ .
٥. فريديريك شنайдر، دومينيك أنسلي، الاختباء وراء الظل (نمو الاقتصاد الخفي)، قضايا اقتصادية ٣٠، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٢ .
٦. فؤاد شاكر، غسيل الاموال واثره في الاقتصاد القومي وكيفية مكافحته، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٥٣ ، بيروت، ٢٠٠٢ .
٧. فيتو تانزي، الاقتصاد السري (أسباب هذه الظاهرة العالمية وأثارها)، مجلة التمويل والتنمية، الجزء ٢٠ ، العدد ٤ ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ١٩٨٣ .
٨. كور كيس يوسف داؤد، الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه منشورة، ط١، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١ .
٩. ميادة صلاح الدين تاج الدين، عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والإconomics، جامعة الموصل، ٢٠٠٥ .

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Corruption Research Centre (Crc), Shadow Economy In Georgia, Crc. gateway. ge / undp / Shadowec. pdf, 1999.
2. Dominik H. Enste, The Shadow Economy and Institutional Change in Transition Countries, www.uni-Koeln.de / wiso - Fak / eekhoff_mitarb / schatten / enste 2. pdf ., 2002
3. Friedrich Schneider, The Increase of The size of The Shadow economy of 18 OECD Countries: Some preliminary explanations, Department of Economics, Johannes Kepler University Linz, Austria, www.encon.jk.u.at / Schneider / epcs 2000 Ap 0008. pdf ., 2000
4. www.unibw-hamburg.de/ WWEB / Math / uebe / Lexikonls / . pdf. Shadow

ثالثاً - الانترنت

1. elosboa . Masrawy. com / 29 11 2003 /177015 news. htM .
2. www. Moqatel. com /Mokatel / data / Behoth / Ektes ad8 / Cleamoney / Mokate: money Laundering.
3. www. Moqatel. com /Mokatel / data / Behoth / Ektes ad8 / Cleamoney / Mokate: Shadow economy.
4. www. alriyadh. com / 2005 /02/ 08 /article 37125 S. htM 1.
5. www. islamonline. net / iol – arabic / dowalia / alhadath 2000 – mar – 14 / alhadath – 5. asp
6. Forum. ma3ali. net / showthread. php ? t = 116324 .

7. www.alwatan.com/graphics/2001/Mar/11.3/heads/ot12.htm
8. www.Sho3a3.com/news.php?action=more&news_id=64&PHPSESSID=O6ab6a3876b22605128ef3d8976Fff90.
9. news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_721000/721680.stm.
10. www.al-araby.com/articles/901/040321-11-901-invo2.htm